



الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في، 04 مارس 2024

واردات عدد
04 مارس 2025
مجلس نواب الشعب مكتب النسخ والمطبوعات المركزي

من

النائب سيرين بوصندل

عضو مجلس نواب الشعب

دائرة : منزل جميل-جرزونة

ع/ط : السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إلى

السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :
تحية طيبة وبعد،

الموضوع : حول إشكاليات قطاع الصيد البحري بولاية بنزرت.

المرفقات : نسخة من مراسلة واردة علينا من الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري بولاية بنزرت
تحية طيبة،

تجدون طي هذا نسخة من مراسلة واردة علينا من الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري فرع بنزرت تتضمن مختلف الإشكاليات والعوائق التي تعترض قطاع الصيد البحري بالجهة.

السؤال :

متى يتم إيلاء العناية اللازمة لهذا القطاع ودراسة مختلف الإشكاليات خاصة وأنه يمثل مورد رزق أغلب متساكني الجهة؟

والسلام

عضو مجلس نواب الشعب

سيرين بوصندل



تونس في 25-02-2025

اشكاليات قطاع الصيد البحري بولاية بنزرت

1- في ما يخص الإنتاج (مراكب الصيد البحري) :

- 1- توفير مزيد من الأعوان (المصالح البيطرية + دائرة الصيد البحري) بالموانئ وذلك قصد مراقبة ومعاينة المنتوجات ومد المراكب بالوثائق اللازمة خاصة وأن دخول المراكب للموانئ يتم غالبا في الليل مع ضرورة توحيد الوثائق بين المصالح البيطرية والصيد البحري وذلك لمزيد تبسيط الإجراءات.
- 2- مراجعة سلم تزويد المراكب بالمحروقات والتي لا تتماشى مع مدة الخزجات البحرية وطبيعة العمل بالشمال حيث يتطلب الصيد بالمنطقة الشمالية مجهود أكبر وذلك لبعد مناطق الصيد مما ينتج عنه استهلاك أكبر للمحروقات .
- 3- توفير أعوان في آخر الأسبوع لإسداء خدمات التزود بالمحروقات
- 4- إلغاء الازدواجية في دفع الأداءات عند الإنزال حيث يخضع المنتج إلى معلوم 2% و 1% لصندوق الجوائح بالإضافة إلى 2% لصندوق الراحة البيولوجية عند التصدير وهو ما يمثل عبء ثقيل على البحارة والمصدرين خاصة في ظل التراجع المهول للمخزون من موسم صيد إلى آخر.
- 5- مزيد التنسيق مع المصالح الإدارية المتداخلة داخل وخارج الميناء من حرس بحري وترابي والديوانة والمصالح البيطرية داخل الميناء حتى لا يتم تعطيل البحارة الوافدين من المرافئ الصغيرة داخل الولاية وخارجها والتي لا يتوفر بها أعوان المراقبة .

الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري

الاتحاد الجهوي بينزرت

الاتحاد المحلي بجزرونة



6- العمل على إلغاء القرارات الصادرة من إدارة الصيد البحري المتمثل في منع مراكب الصيد بالجر في المنطقة الشمالية للعمل في المياه العالمية (المقابلة للمنطقة عدد 2 و 3) وهو إجراء يمنع على البحارة التونسيين العمل بهذه المناطق في حين يعمل البحارة من بلدان مجاورة في هذه المنطقة. (إجراء غير مفهوم ضد البحار التونسي لصالح البحار الأجنبي)

7- تعجيل النظر في إسناد تراخيص الصنع في إطار التعويض للملفات العالقة منذ 3 سنوات الشيء الذي يحد أصحاب المراكب بالإفلاس

2- في ما يخص الموانئ وتجهيزات الصيد البحري :

1- إلغاء النظر بقانون اللزمات داخل موانئ الصيد البحري ومراجعة المعاليم و الأداءات المشطة دون مراعاة خصوصية النشاط وتأثره بالعوامل المناخية (نقص المردودية).

2- توسعة مساحة ساحة الصيانة لمزيد استيعاب مراكب الصيد البحري التي تنشط داخل المنطقة وتبجيل رفعها على المراكب الترفيهية

3- الاستجابة لمطالب إسناد مخازن للبحارة لأصحاب المراكب الصغرى و الكبرى

4- مراجعة المعاليم و الأداءات مع العلم أن نسبة الزيادة بلغت حدود 400%.

5- إعطاء الأولوية للانتصاب داخل الموانئ لأصحاب ورشات الصيانة وصنع مراكب الصيد البحري على ورشات المراكب الترفيهية

6- إيجاد حلول لوجستية لمزيد تنظيم الميناء عند رسو المراكب قصد الرفع من طاقة استيعاب الميناء

3- ما يخص التصدير :

1- إيجاد حل لإشكالية تصدير القوقعيات لبلدان الأوروبية والأمريكية

2- التسريع بإجراءات المصادقة على جميع المخابر الرسمية بالنسبة لمنتجات البحر.

3- تسهيل إجراءات العملية التصديرية وتوفير خدمات آخر الأسبوع

4- التسريع في حل مشكلة المصادقة الصحية لسوق الجملة التصديرية وتعيين فني أو طبيب بيطري مختص لإسداء الخدمات كامل اليوم.

الهاتف: 00216 20362695 المقر : ميناء الصيد البحري جزرونة 7021 بنزرت

البريد الإلكتروني : zarzoumaulap@gmail.com

الاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري
الاتحاد الجهوي بينزرت
الاتحاد المحلي بجزرونة



4- في ما يخص تربية القوقعيات :

1- الإذن للمصالح البيطرية والإدارية بالتسريع بالقيام بالتحاليل المخبرية للمنتوجات حتى يتسنى للمنتصبين ترويج منتوجاتهم وتعويض جانب من الخسائر الفادحة التي تكبدوها طوال السنوات الأخيرة

2- مزيد دعم المندوبيات الجهوية بالأطباء البيطرة وذلك قصد التسريع بالتحاليل المخبرية والمراقبة البيطرية عند الإنتاج وفي مراكز التنقية حيث يعاني المهنيون الأمرين من عدم وجود بصفة مستمرة لطبيب بيطري وهو ما يساهم في تعطيل الإنتاج والتسويق وبالتالي تكبد خسارة فادحة .

3- إلغاء العمل بإجراء الفوترة 2 % على طاقة الإنتاج النظرية لصالح وكالت الموانئ وتجهيزات الصيد البحري خاصة وأن هذا القطاع يواجه صعوبات جمة نذكر منها نسبة 90% من هلاك الصابة نظرة للعوامل المناخية والتلوث داخل البحيرة

4- المطالبة بالتعويض لأصحاب الضيعات نظرا للجائحات التي قد تعرضوا لها في الماضي


